

خلال الندوة الفكرية التي نظمتها الحركة الشعبية حول «المشروع التنموي... تشخيص وبدائل»

التأكيد على ضرورة تقييم السياسات العمومية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ضرورة إبراز الاختيارات والأولويات والأهداف المسطرة في برنامج الحزب

خطاب المكاشفة والصراحة والاعتراف ووضع النقاط على الحروف من خلال تنمية الإنسان كمدخل

الرباط / الحركة



تصوير - حميد البوطهري



الكرابي الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي قدم عرضاً قيماً حول التقارير التي أنجزها المجلس بخصوص المشروع التنموي، وخاصة في ما يتعلق بالثروة الإجمالية في المغرب ودور الرأسمال الأمامي، في حين كانت المداخلة الثانية لعبد الكبير بلاوشو، أستاذ الكيمياء بكلية العلوم بجامعة محمد الخامس بالرباط، الذي تناول الموضوع من زاوية سؤال النموذج بين الواقع والأمل في الإصلاح، والنموذج بين الجدوى والإمكانية.

كما عرف نقاشاً راقياً ومفيداً، من خلال مداخلات تطرقت أساساً إلى أهمية المعطى الثقافي في بلورة النموذج التنموي الجديد، التقييم القبلي للسياسات العمومية، أهمية مراجعة المنظومة التربوية مقررات ومناهج ولغات التدريس، الآثار السلبية للتوقيت المستمر.

عرفه المغرب خلال العقد الأخيرين من أوراش مهيكلة ومشاريع عملاقة من موانئ ومطارات وبنيات تحتية ومناطق صناعية واستثمارات بالملايير الدراهم وهذا معطى لن ينكره إلا جاحد.

متسائلاً هل كان لكل هذه الانجازات اثر على المعيش اليومي للمواطن المغربي؟

وأضاف الأخ أوزين، إننا اليوم ونحن نبحث عن السبل الكفيلة لبلورة مشروع تنموي جديد، مدعوون في البداية إلى التساؤل عن أسباب تعثر هذا المشروع القائم، هل يتعلق الأمر بقصور في الرؤية؟ أم بخلل منظومة العدالة الاجتماعية والمجالية؟ أم بنقص في الإمكانيات المالية؟ إننا اليوم نريدها دعوة للمكاشفة والصراحة والاعتراف ووضع النقاط على الحروف من خلال تنمية الإنسان كمدخل.

يذكر أن هذه الندوة عرفت مداخلتين رئيسيتين، الأولى للأستاذ إدريس

الأولى للسنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة للبرلمان أكتوبر الماضي، الذي جاء فيه أن النموذج التنموي للمملكة أصبح غير قادر على تلبية احتياجات المواطن المغربي.

وقال الأخ أوزين، إن خطاب جلالة الملك فتح نقاشاً واسعاً حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمغرب، حيث نحن اليوم مطالبون بالتفكير في نموذج تنموي جديد، بل أصبح هذا التفكير من صلب أولويات الحكومة والفاعلين المؤسساتيين والساسة وغيرهم.

واعتبر الأخ أوزين أن دعوة جلالة الملك إلى إعادة النظر في المشروع التنموي لم تكن من فراغ بل من منطلق تقييم موضوعي لأثر السياسات التنموية المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة على المعيش اليومي للمواطنين والمواطنات، ومضى قائلاً، ومن باب الأمانة والإنصاف، وجب التذكير بما

للقيم الكونية للديمقراطية، وتنزيل ما جاء في ديباجة دستور 2011 من كون المغرب دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون والأمن والحرية والمساواة، في تلازم بين واجبات وحقوق المواطنة.

إلى ذلك دعا الأخ أمسكان في كلمته التقديمية للندوة إلى ضرورة تخصيص أثر السياسات العمومية، ضارباً المثل بمخططي المغرب الأزرق والمغرب الأخضر، برنامج الإقلاع الصناعي، رؤية السياحة 2020 وبرنامج الطاقات المتجددة وأثار اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها المغرب.

بذوره، قام الأخ محمد أوزين، عضو المكتب السياسي بتقديم أرضية للنقاش، حيث قال إن سؤال المرحلة ورهان المستقبل على عنوان يجمعنا لمناقشته من زاوية التشخيص والمساءلة وزاوية الدليل لنموذج التنموي، بين التعثر والنجاعة والجدوى والأثر.

وذكر الأخ أوزين بخطاب جلالة الملك محمد السادس لدى افتتاحه للدورة

اعتبر الأخ السعيد أمسكان، عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية، بلورة النموذج التنموي الجديد موضوعاً للساعة في على الساحة السياسية الوطنية.

وأضاف الأخ أمسكان، الذي أدار تسيير أشغال الندوة الفكرية التي نظمتها الحزب، يوم السبت الماضي بالرباط تحت شعار «النموذج التنموي... تشخيص وبدائل» أن هذا الموضوع يسائل الجميع من سياسيين وفاعلين اقتصاديين وباقي مكونات المجتمع المغربي، مبرزاً أهمية الاستفناس بتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الشأن، لكن مع ضرورة إبراز الاختيارات والأولويات والأهداف المسطرة في برنامج الحركة الشعبية.

كما استعرض الأخ أمسكان تجليات مفارقة إنجاز المغرب لمشاريع مهمة، لكن نون التقليل من مظاهر الهشاشة، داعياً إلى اعتماد اللاتمرکز وتدبير الشأن الديمقراطي في احترام

